حول التراث السياسي في الغرب الإسلامي

محمد بنشريفة

لن أتحدث عن مفهوم السياسة عند علماء المسلمين، ولا عن تطور التأليف فيها بالمشرق، فهذا كله توجد فيه دراسات متعددة، ولكن الذي في حاجة إلى الدراسة هو التراث السياسي في الغرب الإسلامي، فالذي نشر منه قليل، وما كتب حوله أقل من القليل؛ ولهذا سأقتصر في حديثي هنا على تطور التراث في الأندلس والمغرب بكيفية موجزة فأقول :

من المعروف أن علماء الأندلس كانوا من بين أهل المغرب، روادا في التأليف عموما، وَروادا في التأليف في علم السياسة خصوصا، ويعتبر كتاب «العقد الفريد» لابن عبد ربه من الأسس التي قام عليها بناء هذا العلم فهو يعد من الأصول التي نشأت عنها فروعه، فكتاب «اللؤلؤة في السلطان»، وكتاب «المرجانة في مخاطبة الملوك»، وكتاب «المجنبة في التوقيعات وأخبار الكتبة» وغيرها من كتب العقد الفريد هي من صميم علم السياسة والتدبير، ولهذا نجد

الذين ألفوا في هذا العلم بعد ابن عبد ربه يرجعون إليه وينقلون عنه، ومن أمثلة ذلك أن المؤلفين المتأخرين يقتبسون منه هذا الفرش الذي مهّد به لـ«كتاب اللؤلؤة في السلطان» وهو :

«السلطان زمام الأمور، ونظام الحقوق، وقوام الحدود، والقطب الذي عليه مدار الدنيا، وهو حمى الله في بلاده، وظله الممدود على عباده، به يمتنع حريمهم، وينتصر مظلومهم، وينقمع ظالمهم، ويأمن خائفهم».

لكن كتاب «العقد الفريد» في مجمله كما نعرف كتاب في الأدب العام وليس كتاباً خاصاً بالسياسة.

أما التأليف الخاص بالسياسة فقد ظهر أول ما ظهر حسب علمنا في الأندلس عند علمين متعاصرين جمعا بين مدارسة العلم وممارسة السياسة، أولهما هو ابن حزم الذي طبقت شهرته الآفاق، وثانيهما هو وليد التدميري، وقد سحب عليه الزمان أذيال النسيان، وكلا الرجلين تقلد الوزارة أو ما يقرب منها، فابن حزم كان وزيرا للمستظهر الأموي، والتدميري كان كاتبا نصيرا للمهدي رأس الفتنة القرطبية، ثم كاتبا وسفيرا لدى منذر بن يحيى التجيبي، وقد امتحن الرجلان بالغربة، وتلاعبت بهما الفتنة، فابن حزم خرج من قرطبة وتجول من مدينة إلى أخرى في شرق الأندلس، والتدميري ترك قرطبة وطوف ببلاد الثغر الأعلى.

ولعل تجربتهما المتشابهة كانت الدافع المباشر إلى تأليفهما في السياسة، يقول ابن الأبّار بخصوص كتاب التدميري : «وله كتاب سماه بالفصول القصار البليغة، وكان جمعه إياه بسرقسطة زمن الفساد والفتنة».

وهذا الكتاب هو الذي ينقل عنه ابن رضوان في «الشهب اللامعة» ويسميه «محاسن االبلاغة»، والاسمان مأخوذان من ديباجة الكتاب، وفيهما كما نرى

شيء من خداع العناوين ولأن الكتاب يتألف من مائة باب، وكل باب يشتمل على فصول أو فقر قصار، بعضها من كلامه، وجلها من كلام غيره، وفيها أحاديث وأمثال وأشعار وأقوال منسوبة لأرسطو وغيره، ونشير إلى بعض هذه الأقوال الموجودة أيضا في «العقد» لابن عبد ربه وغيره، والأبواب الستة الأولى في كتاب التدميري تتعلق بالسلطان وطاعة أولي الأمر وعدل السلطان وجوره وأخلاق السلطان وأحواله وسياسة السلطان، وتضييع السلطان وإهماله، ويليها أبوابٌ في الوزراء والكتاب وصحبة السلطان وخدمته وتدبير الرعية وتثمير الخراج والمال ونظام الأجناد والقواد وأمراء الأجناد وآداب الحروب والسلاح؛ أما الأبواب الباقية فإنها في الطبائع والأخلاق وما يتعلق بسلوك الأفراد والجماعات.

وليس في أبواب الكتاب المائة شرح ولا تحليل ولا تعليل، وإنما هي -كما ذكرت آنفا- فقر موجزة وجمل مستقلة تخيرها المؤلف كما يقول : «من محاسن كلام البلغاء، ونتائج أفكار الحكماء، وثمرات تجارب العقلاء، وبدائع فطن الأدباء». والمؤلف من أنصار الإيجاز، ويرى أنه سر بلاغة العرب، وروح كلامهم، وقد أورد في ديباجة الكتاب ما قيل في تفضيله، ولابد من الإشارة هنا إلى أن طبيعة كتب السياسة التي نقلت عن اليونان وفارس والهند لا تختلف عن الأسلوب المذكور، فهي أيضا عبارة عن عظات ونصائح ووصايا وحكم تتسم بالإيجاز والتركيز لكي يسهل حفظها، ويتيسر استحضارها، وهذا واضح في كتاب السياسة المنحول المنسوب إلى أرسطو، وفيما ينسب إلى بزرجمهر وأردشير والموبذان وأنو شروان، وهو واضح أيضا عند ابن المقفع الذي نهج نهجهم، وقد كان التدميري واعيا بأنه يصنع صنيع هؤلاء الحكماء الأقدمين، وهو يعبر عن هذا في أول نقل له من كتاب السياسة المنحول نورده فيما يلي:

قال أرسططاليس – فجمع معاني العالم باللفظ الوجيز – : العالم بستان، سياجه العدل، الدولة سلطان تحمى به السنة، السنة سياسة يسوسها الملك، الملك راع يعضده الجيش، الجيش أعوان يكفلهم المال، المال رزق تجمعه الرعية، الرعية عبيد تعبدهم العدل، العدل مألوف وهو حياة العالم».

وأظن أن التدميري الذي جمع كتابه سنة ستّ وأربعامئة هو ثاني واحد في الأندلس استشهد بهذه الدائرة التي ستصبح متداولة في كتب السياسة، ولعل أول من استشهد بها في الأندلس هو ابن جلجل في طبقات الأطباء الحكماء، فقد نسب لأرسطو «كتاب السياسة في تدبير الرياسة»، وذكر أن يوحنا ابن البطريق ترجمه، قال : «وفيه ثمان كلمات جامعات لجميع أمور المصلحة، وهي هذه» ثم أورد نصها السابق.

وممن أورد هذه الدائرة بعد ابن جلجل والتدميري ابو عمر بن عبد البر، وذلك في باب السلطان والسياسة من كتابه «بهجة المجالس»، وقد مهد لها بقوله: «ومن كلامهم أيضا، وينسب إلى أرسطاليس».

أما ابن عبد ربه الذي استشهد مرارا بكلمات من كتاب السياسة المنحول فلم يستشهد بهذه الدائرة.

لقد بذل التدميري في جمع الفقر التي ضمنها المائة باب في تأليفه مجهودا كبيرا، وهو يحدثنا عنه مخاطبا من ألف له الكتاب وقائلا : «وصنفت ما جمعت منها مائة باب، ضممت في كل باب الشكل إلى شكله، وقرنت الفصل بمثله، ليقرب عليك الطلب، ويسهل الحفظ، وقطعت السند والنسب خوف الإطالة...

وألفيت كل ما جمعت لك من هذه الفصول في مواضع شتى، غير مصنفة ولا مبوبة، وإذ كانت كذلك قلّت الفائدة فيها والمتعة بها، وما أدري أحدا سلك فيها هذا المسلك من التصنيف والتبويب، ولذلك استخرجت صنعة هذا الكتاب، إذ تكرار التأليف في المعنى الواحد من التخليط والتشعيب على أهل العناية والطلب».

ومن هنا يجوز لنا القول بأن تأليف التدميري هو أول تأليف في السياسة بالغرب الإسلامي، وهو سابق على «الأحكام السلطانية» للماوردي، ومن الغريب أن أحدا لم يلتفت إلى قيمة الكتاب ولا إلى مكانة مؤلفه مع أن المؤرخ ابن حيان نوه بهذا المؤلف وأورد له «رسائل غريبة في تاريخه الكبير» كما يقول ابن الأبار، وقد ورد النقل عنه مرارا في «الشهب اللامعة»، ولكن المرحوم النشار، ناشر هذا الكتاب لم ينتبه إلى شأنه. أما الأستاذ رضوان السيد الذي قام بنشر الإشارة للمرادي كذلك فقد تخيل أنه عاش بعد المرادي، ولا أعرف أحدا تحدث عنه سوى العالم الفاضل السيد محمد المنوني فإنه وقف على المخطوط في تمگروت، ووصفه في الدليل الذي وضعه لمخطوطاتها، وقال فيه : «مجموع أدبي من وضع وليد بن عبد الملك ابن محمد الأندلسي التدميري المتوفى عام 393هـ» وأضاف إلى هذا قوله في الحاشية : «الغالب أنه المترجم عند ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس»، نشر الدار المصرية للتأليف والنشر رقم 1513». والترجمة التي أحال عليها هي هذه : «وليد بن عبد الملك بن محمد مروان بن خطاب العتقي، من أهل تدمير، يكنى أبا العباس، كان أديبا حليما، عني بالعلم وسمع من غير واحد، واستقضي بتدمير وطليطلة، وكان عظيم الجاه، وافر المال كريم الأخلاق متملكا. توفي ليلة الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة. ودفن يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة».

وقد وهم الأستاذ في التدميري مؤلف الكتاب، فهو ليس المترجم المذكور عند ابن الفرضي، وإنما هو تدميري آخر نجد له ترجمة في «تكملة» ابن الأبار، ونوردها فيما يلي : «وليد بن محمد بن حمدون الكاتب التدميري، أصله منها (أي من تدمير وهي مرسية) وسكن قرطبة، يكنى أبا العباس، ويعرف بابن مدوش، كتب للمهدي في قيامه على العامرية وخلعه لهشام المؤيد، ثم تلاعبت به الفتنة فخرج من قرطبة وتجول ببلاد الأندلس. وكان عالما بالآداب متفننا معروفا بالبلاغة والإدراك، وله كتاب سماه «الفصول القصار البليغة»، وكان جمعه إياه بسرقسطة زمان الفساد والفتنة سنة ست وأربعمائة، ووجهه منذر بن يحيى رسولا ببيعة أهل سرقسطة إلى سليمان المستعين. قال ابن حيان في أخبار منذربن يحيى التجيبي صاحب سرقسطة : استكتب عدة كُتّاب كأبي العباس بن مدوش وابن أزراق وابن واجب وغيرهم، وأورد لوليد هذا رسائل غريبة في تاريخه الكبير».

وإذا كان كتاب التدميري هذا قد وصل إلينا فإن كتاب معاصره ابن حزم في السياسة والتدبير ما يزال مفقودا، ولا يوجد منه إلا شذرات متفرقات وردت في «الشهب اللامعة» لابن رضوان، وشذرات أخرى في آخر مخطوط من جمع مؤلف مجهول عنوانه : مختصر من كتب السياسة مما يحتاج إليه الملوك. وقد نشر هذه الشذرات الأستاذ المرحوم إبراهيم الكتاني في مجلة تطوان.

وهذه الشذرات مقتبسة من أبواب مختلفة من الكتاب وهي تمثل لنا تأليفا متميزا في السياسة يختلف عن الكتاب السابق، لأنه يقوم على البسط في العبارة والبرهنة على الفكرة والاستقلال بالرأي، ولا غرابة في هذا، فابن حزم هو هكذا في مختلف كتبه.

وقد تكلم أيضا في كتبه ورسائله العقدية والفقهية على مسائل من صميم السياسة كالخلافة وغيرها، ولا تسمح طبيعة هذا العرض العام بالوقوف عند فكر ابن حزم السياسي والكلام على مصادره ومكوناته. فهو يحتاج إلى تأليف كامل، وسنحاول بعد هذه الإلمامة عن عصر الخلافة أن نتعرف على ما ظهر بعده في عصر الطوائف، وقد كانت ظروف هذا العصر تدعو إلى الكتابة في هذا الموضوع، ولذلك ظهرت فيه مجموعة من التآليف توحي عناوينها بأن الخطاب فيها موجه إلى الملوك، وهو خطاب يتوسل بأسلوب المدح تارة وبأسلوب النصح تارة أخرى، ومن هذه التآليف «نظم السلوك في وعظ الملوك» لابن اللبانة، و«بستان الملوك» لابن فتوح، و«سراج الملوك» للطرطوشي، و«الذخائر والاعلاق» لابي الحسن سلام بن عبد الله بن سلام الاشبيلي، والأول والثاني مفقودان، أما الثالث والرابع فقد كتب لهما الذيوع والانتشار إذ أنهما طبعا عدة طبعات، كما أن كتاب السراج ترجم إلى بعض اللغات، ويبدو أن الطرطوشي قصد به معارضة كتاب «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» للغزالي.

وتبلغ عدة أبواب «سراج الملوك» أربعة وستين بابا جلها في واجبات الملوك وما عسى أن يقوموا به في حالتي السلم والحرب.

والطرطوشي وإن كان قد نظر فيما وضعه الروم والفرس والهنود من أوضاع في السياسات والقوانين إلا أن له فيها رأيا ذكره في مقدمة الكتاب، فهو يرى أن قوانين هؤلاء الأوائل إنما هي أمور «اصطلحوا عليها بعقولهم، وليس على شيء منها برهان، ولا أنزل الله بها من سلطان، ولا أخذوها عن تدبّر، ولا اتبعوا فيها رسولا، وإنما هي صادرة عن خزنة النار، وسدنة بيوت الأصنام، وعبدة الأنداد والأوتان، وليس يعجز أحد من خلق الله أن يصنع من تلقاء نفسه أمثالها وأشباهها.

وأما السياسات التي وضعوها في التزام تلك الأحكام، والذبّ عنها، والحماية لها، وتعظيم من عظمها، وإهانة من استهان بها وخالفها، فقد ساروا في ذلك بسيرة العدل، وحسن السياسة، وجمع القلوب عليها، والتزام النصفة فيما بينهم على ما توجبه تلك الأحكام، وكذلك في تدبير الحروب، وأمن السبل، وحفظ الأموال، وصون الأعراض والحرم، كل ذلك قد ساروا فيه بسيرة جميلة لا ينافي العقول شيء منه لو كانت الأصول صحيحة والقواعد واجبة، فكانوا في حسن سيرتهم بحفظ تلك الأصول الفاسدة كمن زخرف كنيفا أو بنى على ميت قصرا منيفا».

ورغم حكم الطرطوشي هذا على نظم الأوائل وسياستهم فإننا نجدها تمثل مكونا من مكونات الفكر السياسي التي بنى عليها كتابه ولكنه يقرر أن أسمى المكونات هو «القرآن العزيز الذي هو بحر العلوم، وينبوع الحكم، ومعدن السياسات، ومغاص الجواهر المكنونات، إن اختصر فلمحة دالة، وإن أطال فألفاظ بارعة وآيات معجزة، هو الهادي من الضلالة، والحاوي لمحاسن الدنيا وفضائل الآخرة».

ويمكن إجمال القول في تقييم «سراج الملوك» بأن كثيرا مما هو فيه يوجد في غيره.

ولعل الشيء الجديد في هذا الكتاب المهدى إلى وزير مشرقي هو أنه يتضمن بعض التجارب السياسية في الأندلس كتمثيله في معرض الوعظ بقصر المامون ابن ذي النون ومآل صاحبه، وإشارته في الباب الثامن والأربعين الخاص ببيت المال إلى أن أعظم سبب أهلك بلاد الأندلس وسلط عليها الروم هو اختزان سلاطين الأندلس للأموال وتضييعهم للرجال، أما الروم فكانوا لا يحتجزون

الأموال وإنما كانوا يصطنعون بها الرجال قال : «فكان للروم بيوت رجال، وللمسلمين بيوت أموال، وبهذه الخلة قهرونا وظهروا علينا».

ومن ذلك أيضا ما ورد في الباب الحادي والستين الخاص بالحروب وتدبيرها وحيلها، فقد أعطى الطرطوشي في هذا الباب أمثلة من تجارب الأندلسيين في النصر والهزيمة وأسبابهما، وذلك في عهد المنصور بن عامر والمستعين بن هود والمقتدر بن هود.

ومع أن السلوك السياسي لملوك الطوائف بالأندلس كان هدفا لانتقاد عدد من الأعلام أمثال ابن حزم وابن حيان والهوزني وابن عبد البر وغيرهم فإن لهجة الطرطوشي في الكلام عنهم تبدو خافتة تقتصر على النصح بالموعظة، وهو في هذا يشبه شيخه أبا الوليد الباجي الذي حاول بعد عودته من المشرق إلى الأندلس أن ينصح ملوكها فقام - كما يقول ابن بسام - «مقام مومن آل فرعون لو صادف أسماعا واعية، بل نفخ في عظام ناخرة، وعكف على أطلال داثرة، بيد أنه كلما وفد على ملك منهم لقيه في ظاهر أمره بالترحيب، وأجزل حظه بالتأنيس والتقريب، وهو في الباطن يستجهل نزعته، ويستثقل طلعته، وما كان أفطن الفقيه رحمه الله لأمورهم، وأعلمه بتدبيرهم، لكنه كان يرجو حالا تثوب ومذنبا يتوب».

أما كتاب الذخائر لابن سلام فيغلب عليه طابع العظة والعبرة وعدم الاغترار بالدنيا، ونظن أن ذلك من نتائج نكبة المعتمد بن عباد فقد كان المؤلف من حاشيته.

ثم كان قيام دولة المرابطين ودخولهم الأندلس، وبذلك بدأ عهد جديد في العدوتين كان من أبرز سماته تشجيع الجهاد وتقريب الفقهاء، وكان لبعض هؤلاء بصر بالتربية السياسية العملية والنظرية كعبد الله بن ياسين ومالك بن وهيب وأبي بكر المرادي وهذا الأخير هو الذي يعنينا هنا فقد خلف لنا أثراً نفيساً في علم السياسة ونعني به كتاب «الإشارة إلى أدب الإمارة»، ولعله أول تأليف في السياسة يؤلف في المغرب، وذلك أن مؤلفه أبا بكر محمد بن الحسن المرادي كان في خدمة الأمير المرابطي أبي بكر يحيى بن عمر الذي تخلى عن الملك ليوسف بن تاشفين وعاد إلى الصحراء فصحبه المرادي إليها وفيها توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة.

أما كتابه في السياسة الذي قد يكون ألفه للأمير المذكور فقد طبع طبعتين : إحداهما بتحقيق الدكتور رضوان السيد والأخرى بتحقيق المرحوم النشار. ويمتاز هذا الكتاب الذي يقع في ثلاثين بابا بقصر أبوابه، ووجازة مضامينه، وبلاغة عباراته، وأصالة أفكاره.

وإذا عرفنا أن المرادي كان إماما في أصول الدين، وعالما بأسرار البلاغة، وواقفا على كتب السياسة، أدركنا السر في إتقان بنائه، وإحكام كلامه، وهو في كل هذا ينحو منحى ابن المقفع، بل إنه يتوكأ عليه، ويتصرف في عبارته، وقد وصفه ابن بسام بقوله : «كان أبو بكر هذا فقيها فطنا وشاعرا لسنا، ممن جمع براعة الفقهاء، وبراعة الشعراء النبهاء، وتصرف المطبوعين والتكلم بألسنة المجيدين» وقد تحدث أيضا عن صلته بأمراء المرابطين، ويستوقفنا في هذا الحديث قوله : «أراد أن يسلك مسلك عبد الله بن ياسين ولم يدر أنها أقدار محتومة، وحظوظ مقسومة، فلم يحصل إلا على بعد السفر، وانقطاع العين

والأثر». ولعلنا نفهم من هذا أن كتابه في السياسة كان عملا توجيهيا أو مشروعا إيديولوجيا إذا صح القول. ومن الأدبيات السياسية أيضا في هذا العصر قصيدة تقع في نحو ستين بيتا تحتوي على سياسة الحروب، وقد انشدها صاحبها وهو المؤرخ أبو بكر ابن الصيرفي في حضرة تاشفين آخر المرابطين «حذره فيها» وهي تدل أيضا على أن ملوك المرابطين لم يكونوا يستغنون عن مشيرين لهم دراية بعلم السياسة والتدبير كعبد الله ابن ياسين ومالك بن وهيب وأبي بكر المرادي وأبي بكر الصيرفي وابن رشد الجد وغيرهم.

ولعل الموحدين يختلفون عنهم في هذا، ولذلك لم نجد في عهدهم كتابات في السياسة مثل «محاسن البلاغة» للتدميري و«سراج الملوك» للطرطوشي وكتاب الإشارة للمرادي وغيرها من النوع الذي يعبر عنه بمرايا الأمراء. ويبدو أن قيام هذه الدولة على أساس المهدوية والعصمة كان سببا في عدول الناس عن الكتابة في السياسة بالمفهوم الذي ذكرناه.

وقد ألف بن تومرت رسالة في الإمامة قرر فيها أن الإمام لايكون إلا معصوما وأنه المهدي المعلوم، وكان عبد المومن هو المنظر والمنفذ لما ورد في هذه الرسالة، وألف بعض أعلام ذلك العصر في الأندلس والمغرب تآليف في إثبات مهدوية ابن تومرت وعصمته، ومنهم عبد الله ابن زغبوش المكناسي، وأبو عبد الرحمن ابن طاهر المرسي وغيرهما، وظهر في هذا العصر نظام الطلبة أو طلبة الحضر، وهو شبيه بالتنظيمات الحزبية، وقد اعتمدت الدولة على هذا النظام في الدعاية والإعلام، وكان هؤلاء الطلبة يتلقون تعليما خاصا وتدريبا معينا حسب برنامج ذكره المؤرخون، وهو يشبه ما يعرف اليوم بتكوين الأطر.

ويمكن القول بأن الاتجاه الغالب على الكتابات السياسية في هذا العصر هو الاتجاه العَمَلي الذي يتمثل في تقرير النظم العامة التي تسير عليها الدولة، وأطلق عليها اسم الأعمال المخزنية، وهو الاسم الذي استمر إلى عصرنا، ونظن أن هذه الاعمال كانت مفصلة في كتاب ألف في هذا العصر غالبا، وهو «ترتيب الأعمال السلطانية في الدول الأندلسية» لأبي الحسن علي ابن خيرة السموري الميورقي...

وقد ورد ذكر هذا الكتاب والنقل عنه في كتاب «تخريج الدلالات السمعية» للخزاعي ولا نعرف الآن شيئا عنه كما أننا لم نقف على ترجمة مؤلفه.

أما الأعمال المخزنية في عهود الموحدين فقد وردت إشارات إلى بعضها في مصادر مختلفة.

ونشير بعد هذا إلى أن ابن رشد الحفيد شرح أو لخص «جمهورية أفلاطون»، وسماها «جوامع سياسة أفلاطون»، وقد ضاع النص العربي من هذا الكتاب، وتوجد نسخ من ترجمته العبرية ترجمت إلى الانكليزية والإسبانية. ولعل فقدان النسخة العربية من هذا الكتاب يدل على أنه لم يقع تداوله بين الناس، ويبدو أن سبب هذا هو ما اشتمل عليه من إضافات شخصية جريئة، ومن المعروف أن ابن رشد في تلاخيصه وشروحه كان يأتي بأمثلة منتزعة من التراث الإسلامي والأندلسي، فقد خالف أفلاطون في اعتباره الدولة اليونانية دولة مثالية، وهو وإن اعتبرها أحسن دولة خارجة عن الدين فإنه يرى «أن الدولة الإسلامية هي الدولة المثالية لأنها مبنية على الشريعة وتستمد أصولها من النبوة» وهو يَنْتَقِدُ «الحكم الذي كان يؤول دائما إلى حكم

طموح تغلب عليه الشهوة والغلبة في منتهى أمره». وعندما تكلم أفلاطون على الحكم الديمقراطي أضاف ابن رشد قائلا : «ويتبين ذلك من حكم الجماعة الموجودة في أيامنا وذلك أنه كثيرا ما يتحول إلى الغلبة، مثال هذا السياسة الموجودة في أرضنا هذه، أعني قرطبة بعد الخمسمائة، فبعد أن كان الحكم فيها حكم جماعة تغير فيها الأمر بعد 540هـ فأصبح حكم غلبة». ولما تحدث عن تحول الحاكم الطموح وميله مع الزمن إلى التهافت على المتعة والثروة وسائر الملذات أتى بمثال من تاريخ الأندلس والمغرب فقال : «وكثير من الملوك الذين رأيناهم يصيرون إلى مثل هذا، مثال ذلك في هذا الزمان ملك هؤلاء الملقبين بالمرابطين، إذ كانوا يعتمدون الشرع أيام رأس دولتهم، ثم تحولوا أيام ابنه إلى ذوي طموح وتطلع مع ميلهم إلى حب الثروة، ثم صار الأمر مع حفيده إلى غلبة الشهوة في كل شيء، أما الملك الذي أتى عليهم إذ ذاك، فهو أشبه ما يكون بالحكم الذي اتبع ما اقتضاه الشرع».

ولم يقتصر ابن رشد على وصف حكم المرابطين، فقد أشار أيضا إلى حكم الموحدين في مثال آخر قائلا : «ويتبين ذلك مما استحدث من السير والأخلاق عندنا بعد الأربعين والخمسمائة سنة لدى ذوي السلطان والمراتب، إذ بعد أن غلبت عليهم سيادة الطموح التي نشأوا عليها صار أمرهم إلى الدونية التي هم عليها الآن، وثبت منهم على الأخلاق الفاضلة من تخلف منهم بطرق الشرائع الإسلامية وهم قلة». ونجد بعض الأمثلة من هذا القبيل في تلخيص الخطابة، فقد استعاض عن مثال أرسطو الذي ذكر فيه هذا أن سياسة ديموستين كانت سبب الشرور التي وقعت بعده بمثال المنصور بن أبي عامر الذي كان تدبيره سببا في الفتنة التي كانت بالأندلس بعده.

وننتقل الآن إلى ذكر تأليف آخر في السياسة لزميل ابن رشد وصديقه وشريكه في محنته، ونعني به الفيلسوف أحمد بن عتيق الذهبي البلنسي، ولا نعرف في الحقيقة عن هذا التأليف إلا عنوانه الذي ذكره ابن الأبّار، وهو كما يلي : «كتاب حسن العبارة، في فضل الخلافة والإمارة». ومن المعروف أن الذهبي هذا كان قد اختفى عند محنة صاحبه ابن رشد ثم ظهر بعد ذلك وقربه المنصور «وتتلمذ عليه في بعض ما كان ينتحله من العلوم النظرية». ونحن نقدر أن هذا الكتاب المفقود كما يدل عنوانه، ألفه صاحبه بعد تقريبه لتأييد الخلافة الموحدية وتأكيد شرعيتها.

ومثله فيما نرى الرسالة التي ألفها أحد خدام الدولة الموحدية وهو أبو الحسن علي ابن القطان، فقد سرد ابن عبد الملك مقالاته وقال : «له مقالات منوعة المقاصد، ومنها مقالة في الإمامة الكبرى»، ويبدو أن هذه المقالة هي أيضا مما ألف في شرعية الخلافة الموحدية.

فإذا وصلنا إلى العصر المريني فسنجد تراثا سياسيا يلفت النظر، سواء من حيث الكم أم من حيث الكيف. فمن حيث الكم نجد عددا لم يعرف له نظير في عصر من العصور السابقة في الأندلس والمغرب، وهذا ما جعلنا نعتبره ظاهرة.

ومن حيث الكيف نلاحظ في الكتابات السياسية في هذا العصر تفاوتا في درجاتها ومستوياتها، وتباينا في محتوياتها، وتعدداً في اتجاهاتها.

ومن هنا نرى تصنيف مؤلفيها في مجموعتين زمنيتين، ونسردهم في كل مجموعة مرتبين ترتيبا زمنيا.

الأولى تنتمي إلى العصر المريني الأول وما يوازيه عند بني نصر وبني عبد الواد.

وابن الخطيب السياسي الأديب هو الأول حسب هذين الترتيبين وسيرته ومؤلفاته من الأمور المعروفة، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى كتاباته السياسية وهي متعددة ومتنوعة، فمنها المطول ومنها المختصر، وفيها المنثور وفيها المنظوم، ونحن نتأسف لضياع أكبرها حجما، وأعظمها قدرا، وأغربها منزعا، وهو كتاب «بستان الدول»، ولا يعرف منه إلا مقدمته التي أوردها ابن الخطيب في بعض كتبه ووصفه له في بعض كتبه أيضا إذ يقول : «موضوع غريب ما سمع مثله، قَلَّ أن شد عنه فن من الفنون، يشتمل على شجرات عشر : أولها شجرة السلطان، ثم شجرة الوزارة، ثم شجرة الكتابة، ثم شجرة القضاء والصلاة ثم شجرة الشرطة والحسبة، ثم شجرة العمل، ثم شجرة الجهاد، وهو فرعان : أسطول وخيول، ثم شجرة ما يضطر باب الملك إليه من الأطباء والمنجمين والبيازة والبياطرة والفلاحين والندماء والشطرنجيين والشعراء والمغنين، ثم شجرة الرعايا».

كان هذا الكتاب الغريب يقع في نحو ثلاثين سفرا ضاعت كلها عند الحادثة التي امتحن فيها هو وسلطانه الغني بالله، ويفهم من كلام ابن الخطيب أنه كان يأمل الزيادة فيه، ونظن أنه لو قدر لهذا الكتاب أن يصل إلينا لكان أكبر كتاب عربي ألف في السياسة.

ويظهر أن ابن الخطيب كان مولعا بالتشجير، فقد صنع الشيء نفسه في «روضة التعريف بالحب الشريف».

ولابن الخطيب أيضا أرجوزة في السياسة المدنية نظمها تسهيلا للحفظ، وتقريبا للضبط، ولكنها مع الأسف تعتبر ضائعة أيضا، ولم يبق لنا من تراثه السياسي المستقل إلا مقامة في السياسة وأخرى في الوزارة، ومن المعروف أن أسلوب المقامات كان محببا إلى ابن الخطيب، فأما مقامته السياسية فإنها ذروة في البلاغة، وقد جعلها على لسان حكيم فارسي ينصح هارون الرشيد بأسلوب جمع بين الاحتفال بالسجع والترصيع، والاهتبال بالمعنى والمضمون، وقد بدأها بالرعية وشروطها المرعية، ثم بالوزير وما يشترط فيه، ثم بالجند وكيفية معاملته، ثم بالعمال وصفاتهم، وانتقل بعد هذا إلى نصح السلطان فيما يتعلق بأولاده وأهله ومجالسه، وختمها بنصائح عامة للسلطان أيضا.

ومع أنها لا تتجاوز خمس عشرة صفحة فإن ابن الخطيب بمهارته وتجربته ضمنها خلاصة ما يوجد في المطولات، وقد ذهب الفقيه التطواني رحمه الله إلى أنها وليدة ليلة واحدة، وهو أمر لا يستغرب من ذي العمرين الذي لم يكن ينام.

وأما مقامته في الوزارة التي تسمى أيضا «الإشارة إلى أدب الوزارة»، فإنها أكبر من سابقتها حجما وأكثر منها ترتيبا وجمعا، وقد حاكى فيها أسلوب «كليلة ودمنة»، وضمن فصولها وأركانها مواعظ ووصايا وحكما، ولعل أمتع فصولها هي تلك التي نقلها عن حكماء اليونان.

وقد ذهب الفقيه المرحوم التطواني إلى تفضيلها على ما كتبه الماوردي وغيره، ولا أريد أن أطيل في الكلام على هذه الرسالة فهي منشورة.

ولكني سأورد بعض ما نسبه إلى حكماء اليونان في شأن الوزراء فقد ذكر أنهم كانوا يختارون الوزير «من المعادن الشريفة، والبيوت العتيقة في

الاحساب المنيفة» وكانوا يشترطون فيمن يتولى الوزارة أن يكون «قديم النعمة، بعيد الهمة، مكين الرأفة والرحمة، كريم الغيب، نقي الجيب مسدد السهم، ثاقب الفهم، واثبا عند الفرصة، واصفا للقصة، مريحا في الغصة موفور الأمانة، أصيل الديانة، مستشعرا للتقوى، مشمرا عن الساعد الأقوى، جليل القدر، رحب الصدر، مشهور الصفة، معتدل الكفة، حذرا من النقد، صحيح العقد، راعيا للهمل، نشيطا للعمل، واصلا للذمم، شاكرا للنعم، خبيرا بسير الأمم، ذا حنكة بالدخل والخرج، عفيف اللسان والفرج، غير مغتاب ولا عيابة، ولا متملق ولا هيابة، مجتزئا بالبلاغ، مشتغلا عند الفراغ، موثرا للصدق، صادعا بالحق، حافظا للأسرار، مؤثرا للأبرار، مباينا بطبعه لخلق الأشرار».

والمؤلف الثاني الذي يأتي من حيث الترتيب الزمني بعد ابن الخطيب هو أبو القاسم عبد الله بن رضوان صاحب كتاب «الشهب اللامعة في السياسة النافعة»، وهو من جيل ابن الخطيب وطبقته، ونظيره في ثقافته وتجربته ونباهة بيته، ومنافسه بل مكاثره في هوى بني مرين، وبين الرجلين مكاتبات غير أن ابن رضوان لم يكن له باع ابن الخطيب ولا سعده في التأليف ولذلك لم يحفظ له إلا كتابه في السياسة، وقد ألفه بأمر من السلطان المريني لينتفع به ويستعين به على أعباء الملك.

والكتاب مقسم على خمسة وعشرين باباً، وجلها فيما ينبغي أن تكون عليه سياسة الملوك وسيرتهم، وقد اعتمد ابن رضوان في تأليفه على مجموعة كبيرة من كتب السياسة والأخلاق والتاريخ، ولهذا جاء الكتاب عامرا بالنقول خاليا مما فيه رأي شخصي أو تجربة سياسية خاصة أو حكاية واقعية معاصرة، وقلما نجد فيه مثل هذه الحكاية التي ذكرها في باب تودد الملك إلى رعيته :

«من أحسن القول المالك لازمة القلب البالغ أقصى مراتب الفضل المثمر لاخلاص الحب ما سمعته من مولانا السلطان الكبير مجد المملكة ومحبوب العالم الطاهر الشمائل الكريم الشيم أمير المسلمين وناصر الدين أبي الحسن قدس الله ثراه وقد حضرت يوما بين يديه بمجلسه العلي من مشورهِ بمنصورة تلمسان فاستدعى صاحب اشغاله القبائلي رحمه الله وكان نص كلامه : القبائلي فكان بالقرب أحد الفتيان الصغار فقال مسمعا للكلام : القبائلي فنظر إليه مولانا رحمه الله تعالى وأراد أن يقول له شيئا ثم أمسك حتى قرب صاحب الأشغال بحيث يسمع كلامه ثم قال للفتى الصغير كيف يا فاعل نقول نحن : القبائلي وتقول أنت كذلك، وإنما يقول مثلك : سيدي علي القبائلي فما فرغ من كلامه إلا وصاحب الأشغال قد سمع الكلام، وأكب على تقبيل البساط شكرا، وظهر عليه من السرور ما لو أعطاه ملء الأرض ذهبا وفضة ما بلغ عنده السرور به قدر ذلك».

وساق بعد هذا خبر معاملة خاصة عامل بها السلطان المذكور سفارة أندلسية برئاسة أبي القاسم بن جزي، وحوارا بين السلطان أبي سعيد المريني وكاتبه عبد المهيمن الحضرمي، وذكر في موضع آخر حوارا ثانيا جرى بين السلطان أبي يعقوب المريني وسفير سلطان الأندلس أبي عبد الله ابن الحكيم.

وقد أورد أيضا حكاية وقعت لعبد المومن بن علي مع الولي الصالح أبي محمد صالح، وحكاية أخرى له مع كاتبه أبي الفضل ابن محشرة، ونقل عن التجاني حكايات وقعت لبعض الحفصيين مع بعض رجال دولتهم، وقد أبدى في تعليق له تنقيصا من قدر يعقوب المنصور. ولعله فعل ذلك تملقا للدولة التي كان من خدامها، ويبدو أن أهم ما ورد في هذا الكتاب من إشارات أندلسية ومغربية هو نصّ عهدٍ بعض ملوك المرابطين إلى ولده من إنشاء الوزير الكاتب أبي الحسن ابن جودي وقد اشتمل هذا العهد على فصول في سياسة الملك.

ومع ندرة مثل ما ذكر فهو حسن التبويب وجودة الاختيار وتمام الاستيعاب ولذلك أصبح كتابا متداولا ومرجعا مستعملا.

وثالث هذه المجموعة هو علي بن مسعود الخزاعي مؤلف كتاب «تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية»، ومؤلف هذا الكتاب المذكور معاصر لابن الخطيب وابن خلدون وابن رضوان، وقد كان مزاحما لهذا الأخير في خدمة السلطان أبي سالم.

فقد كان صاحب الأشغال في عهد أبي عنان المريني ومن جاء بعده ثم أضاف إليه أبو سالم خطة القلم الأعلى التي نافس فيها ابن رضوان وابن خلدون واستمر في خططه إلى عهد السلطان أبي زيان السعيد بالله ثم تفرغ بعد ذلك إلى تأليف كتابه. والخزاعي مثل ابن رضوان لم يخلف إلا كتاب «الدلالات السمعية»، ولكنه كاف في الإبانة عن معارفه، ثم إنه أكبر كتاب يفصل القول في النظم المخزنية التي جرى العمل بها في دول الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وهو لا يفصلها فحسب وإنما يؤصلها أيضا أي يردها إلى أصولها في الكتاب والسنة، ويؤيدها بما وقف عليه في السيرة النبوية، وسير الخلفاء الراشدين؛ وبهذا يضفي عليها صفة الشرعية، ويبعد عنها وصمة البدعة؛ وقد ذكر في آخر كتابه أسماء التآليف التي خرّج منها ما تضمنه كتابه، وهي مائة وست وستون تأليفا، وكلها في العلوم الشرعية وما يخدمها، ونجد فيها طائفة من كتب الأوزان والأكيال الشرعية لأبي العباس العزفي وأبي يحيى ابن المواق وأبي الحسن ابن القطان وولده أبي محمد وابن البناء، وكلهم من عصر الموحدين، وهي تدل على أن فكرة التأصيل الشرعي لأدوات الحضارة وتراتيب الإدارة تعود إلى العصر المذكور. ويعتبر هذا الكتاب أهم كتاب في نظام الحكومة النبوية

وقد لخصه رفاعة الطهطاوي وبنى عليه الشيخ عبد الحي الكتاني كتابه المسمى بـــ«التراتيب الإدارية».

إن الكتاب الذي يستحق الذكر بعد كتاب الخزاعي هو «واسطة السلوك، في سياسة الملوك» للسلطان العبدوادي أبي حمو الثاني، وقد صنفه لولده ولي عهده أبي تاشفين وضمنه كما يقول : «وصايا حكمية، وسياسة عملية علمية، مما يختص به الملوك، وتنتظم به أمورهم» والكتاب يشتمل على أربعة أبواب : الباب الأول في قواعد الملك والوصايا والآداب، والحكم المرشدة إلى طريق الصواب، والثاني في قواعد الملك وأركانه، وما يحتاج إليه في قوام سلطانه، والباب الثالث في الأوصاف التي هي نظام الملك وكماله، وبهجته وجماله، والباب الرابع والأخير في الفراسة، وهي خاتمة السياسة، وقد طبع هذا الكتاب بتونس في منتصف القرن الماضي، وترجم بعد ذلك إلى الإسبانية.

وهو يمتاز بأنه ألفه ملك طموح مارس السياسة وخبرها، فجاء كتابه متسما بالواقعية، ونابعا من التجربة كما أنه كان تعبيرا عن الرغبة في تجديد الدولة وإحيائها ومحاولة تثبيت أركانها بعد أن خرجت من يد المرينيين.

أما إذا وصلنا إلى خامس هذه المجموعة حسب الترتيب الزمني وهو ابن خلدون فإننا ننشد قول القائل :

أتى الوادي فطم على القرى.

فهو يفوقهم ذكاء ودهاء، وبصيرة وعزيمة، ونحن نضعه هنا في قائمة المؤلفين في السياسة لأن مقدمته المشهورة اشتملت على أبواب مختلفة من هذا العلم، ولكنه تناولها بأسلوب جديد، وقد أشار في «المقدمة» إلى «كتاب

السياسة» المنسوب لأرسطو وإلى بعض من نحا نحوه، وقال في حق كتاب الطرطوشي : «وكذلك حوم القاضي أبو بكر في كتاب «سراج الملوك»، وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله، لكنه لم يصادف فيه الرمية، ولا أصاب الشاكلة، ولا استوفى المسائل ولا أوضح الأدلة... إنما هو نقل وترغيب شبيه بالمواعظ، وكأنه حوم على الغرض ولم يصادفه، ولا تحقق قصده، ولا استوفى مسائله» وذكر قبل هذا وبعده أنه ألهمه الله وأعثره على علم جديد.

ومما يلفت النظر أن ابن خلدون لم يشر في مقدمته إلى أعمال معاصريه التي ذكرناها مع أنه قد يكون أفاد منها. ونكتفي بهذا القدر هنا لأن الدراسات الكثيرة التي كتبت عن ابن خلدون تغني عن الكلام عليه في هذا العرض العام.

أما المجموعة الثانية من الذين ألفوا في السياسة في آخر هذا العصر فهم حسب الترتيب الزمني أيضا أبو حفص عمر الرجراجي مؤلف كتاب «هداية من تولى غير الرب المولى».

ومؤلف «الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية».

والبوفرحي في رسالته حول العلاقة بين العلماء والسلاطين.

وابن السكاك صاحب كتاب «نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم من حقوق البيت الكرام».

وابن هذيل مؤلف كتاب «عين الأدب والسياسة».

وابن سماك العاملي مؤلف كتاب «رونق التحبير في حكم السياسة والتدبير».

وابن حاتم المالقي صاحب القصيدة المعروفة بأنجم السياسة. وابن الأزرق مؤلف «بدائع السلك في طبائع الملك».

فأما كتاب الرجراجي و«الرسالة الوجيزية» فهما معا من نوع «مرايا الأمراء» الذي سبقت الإشارة إليه، فالأول مؤلف من مقدمة وأربعة أبواب، فالمقدمة في مقام السلطنة وحدودها، والباب الأول فيما للسلاطين، والباب الثاني فيما عليهم، والباب الثالث فيما ينبغي لهم، والباب الرابع فيما ليس لهم. وهذا الكتاب الذي حققه وترجمه أحد المستعربين الإسبان له قيمة خاصة في سلسلة أدبيات مرايا الملوك لأنه عمل متصوف ينتمي إلى مدرسة ابن عاشر وابن عباد وهي مدرسة تعامل أصحابها مع السلطان ولكنه تعامل حذر يقدر على ميزان الشرع وصاحب هذا الكتاب أخذ عن ابن عباد ورحل إلى المشرق وعاش فترة بتونس وقد أبدى في كتابه إعجابه بملكها يومئذ وهو عبد العزيز الحفصي لتواضعه.

ولسنا ندري هل هذا السلطان هو الذي وجهت إليه «الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية» أم أنها موجهة إلى عبد العزيز المريني، وهي رسالة موجزة مطبوعة تقع في 20 فصلا. ومما يلفت النظر فيها فصل فيمن ولي الخلافة وله أخ أسن وفصل آخر في الاعتناء بآل البيت وأهل العلم والدين والصلاح، ولعل المقصود بهذين الفصلين تبرير بعض ما حصل في عهد ذلك المؤلف المجهول.

أما رسالة البوفريجي في موضوع علاقة العلماء بالأمراء ومخالطتهم أو مجانبتهم فَتشبه من بعض الوجوه في لهجتها ومنحاها ما نقرأه في هداية

الرجراجي، والرجلان متعاصران وبلديان إذ أنهما عاشا بفاس حتى آخر القرن التاسع الهجري.

وإذا كان هذان الرجلان الورعان غذيا بكتابتهما نفوذ أهل الورع والتصوف الذي سيعظم في العصور التالية فإن معاصرهُما ابن السكاك يعتبر أكبر نصير للشرفاء، وقد استغل التاريخ بطريقة تدل إما على طيبته وسذاجته أو على قضاء حاجة في نفسه. للدفاع عن قضية الشرفاء وهذا ما كان له أثره المعروف.

أما الأعلام الباقون فكلهم أندلسيون، فابن هُذيل وابن سماك وابن حاتم عاشوا في الحقبة الوسطى من تاريخ الدولة النصرية، وكان لهم دور إعلامي وأدبي في العقدين الأولين من القرن التاسع الهجري، وهم جميعا من تلاميذ ابن الخطيب، وكتاباتهم في السياسة التي سميتها قبل مقتبسة من أعماله، وقد طبع منها أنجم السياسة مرارا عديدة، واختلف الناس في ناظمها وأغرب المرحوم سيدي عبد الله كنون في نسبتها إلى المالقي شيخ طلبة الحضر على عهد الموحدين، والصواب أنها لأبي القاسم بن حاتم المالقي وهو متأخر عن المذكور كما وضحته في تحقيقي لمظهر النور.

كما أن «عين الأدب والسياسة» لابن هذيل طبع في مصر عدة مرات وتناوله للسياسة خفيف.

وأما «رونق التحبير في حكم السياسة والتدبير» الذي ألفه ابن سماك للسلطان النصري محمد المستعين غاصب حق أخيه المعروف فيما بعد بيوسف الثالث فإنه ما يزال مخطوطا.

ويقول ابن سماك في مقدمة كتابه هذا إنه ألفه بعد ثلاث وثلاثين سنه قضاها في خدمة البلاط النصري وأنه رجع إلى كتب السياسة فلخص منها، ولهذا يُعتبر الكتاب جامعا بين الحنكة والتجريب والممارسة والتدريب وبين حسن التلخيص والتهذيب.

وأما ابن الأزرق الذي جاء بعد هؤلاء وعاصر محنة الأندلس النهائية فإنه بالقياس إلى هذه المجموعة كابن خلدون بالنسبة للمجموعة الأولى، ذلك أنه أحيا النهج الخلدوني وأغناه بما جد بعده، وبالغ في توثيق كتابه والاستشهاد بنصوص زائدة على ما في «المقدمة»، وقد نوه العلماء قديما وحديثا بزوائد ابن الأزرق الكثيرة وكثيرا ما نجد هذه الزوائد مسبوقة بكلمة «قلت»، والواقع أن كتاب «بدائع السلك» هو ترتيب جديد للمقدمة، وتوزيع دقيق لموادها، وتخريج مستفيض لمضامينها و«تلخيص لما كتب الناس في الملك والإمارة والسياسة» كما أنه تجديد للأمثلة التي كان ينتزعها ابن الأزرق من واقع عصره ويعزز بها أمثلة ابن خلدون، فمن ذلك مثلا احتجاجه على أن الدعوة الدينية لا تتم إلا بالعصبية بزيادة ما يلي : «قلت» : ومن هذا الصنف الرجل المعروف بيوسف المدجن القائم بدعوته أهل ربض البيازين من غرناطة صدر هذه المائة التاسعة، توهم منهم أنه يقيم دعوة حق، ويحيي رسم الدين، فقتل لأمد قريب من ظهور فتنته، ومضى لسبيله، وأمثاله من الغافلين عن اعتبار العصبية في مثل ما طمع فيه كثير». وقد سبق لابن خلدون أن ذكر أمثال هذا.

ثم كان بعد هذا ما كان من نهاية الإسلام في الأندلس ونهاية ملك بني مرين وبني وطاس في المغرب وقيام الدولة السعدية بعد فترة عصيبة وحقبة مضطربة. وقد آل إلى هذه الدولة الجديدة قدر كبير من تراث الدول السابقة في الأندلس والمغرب، ومنه التراث السياسي.

ولعل أبرز تأليف في السياسة ظهر في العصر السعدي هو الذي ألفه السلطان العالم أحمد المنصور واسطة العقد في سلك الدولة السعدية، وقد سمى تأليفه : «كتاب العارف، في كل ما تحتاج إليه الخلائف»، ولعله أنفس ما ألف في السياسة بالمغرب، ونحن نستند في هذا التقدير إلى أن المنصور كان حقا عارفا بهذا الموضوع معرفة نظرية وممارسة عملية، وكانت مكتبته الغنية وحاشيته العلمية وثقافته الواسعة تسعفه بأن يحلي في هذا الميدان، يقول مؤرخ دولته عبد العزيز الفشتالي : «إن مولانا الإمام أمير المؤمنين أيده الله لما امتلأت حواصل تحصيله من درر الكلام، وملك الرقيق من حر النثر والنظام، فأصبح يتصرف فيها تصرف المالك المقتدر، ويدعوها إلى ما يشاء من الإنشاء فتبتدر، وكان بما قلد مع ذلك من رعاية الخلق، وسياسة الغرب والشرق، ومارس من الحروب، وكابد من الأهوال والخطوب، وعانى من انتظام الممالك بين الشروق والغروب – أقعد الناس بسياسة الملك، وأعرفهم بنظم ذلك السلك، ومن أعلم ممن تنثال على بابه أمم العجم والعرب والسودان والروم والترك، ولذلك تسامت همته الشريفة أيده الله إلى تدوين كتاب في علم السياسة». ثم يضيف الفشتالي ذاكرا سبب تأليف الكتاب وواصفا بعض ما اشتمل عليه : «ودعاه خلد الله دولته إلى تحبيره، وإجراء جياد الأقلام في ميادين تحريره، مقصدان سنيان : أحدهما أن في الاشتغال بذلك شغلا بمصالح العباد، وحياطة للبلاد، لما يفيد من المعرفة التامة بتحصين الحصون واختطاطها، وتشييد المعاقل وتوطيدها، وتعبئة الحروب ومكائدها وخدعها وأنواعها، والحصار وآلاته وأدواته، ومعرفة أنواع مدافع القذف والرجم وأسمائها وألقابها، وكيفية عملها طولا وقصرا وجفاء، وتفريغ ذلك عما يقتضيه غرض الرمي إلى البعد أو القرب أو إلى السماء أو إلى الأرض أو إلى الاستقامة أو إلى الانحراف، ونعت التي يرمى بها شواظ النار وتعداد أنواعها وقسمتها إلى الحجرية والمعدنية وغير ذلك مما تقتضيه السياسة العملية حتى

في إقامة الحدود، وإفراد آيات لذكر مأخذها من الشرع وانتزاع أقوال العلماء فيها من الكتاب والسنة... والمقصد الثاني أنه أيده الله رأى كل من تعرض إلى التدوين في هذا الفن قصاراه الوقوف عند السياسة العملية الراجعة إلى المصطلح في الوزير والنديم والمشير وتنمية الخراج والعدل في الرعية وسيرة المملكة في الموكب والمركب والملبس ونحو ذلك مما تعرض إليه السلطان أبو حمو من آل زيان ملوك المغرب الأوسط في كتابه المسمى بـــ «واسطة السلوك»، وكل اكتفى بالقول، وأضرب صفحا عن العمل، ولله در من قال : نحن إلى إمام فعال، أحوج منا إلى إمام قوال، فأراد بذلك مولانا أمير المؤمنين أيده الله أن يجمع بين الفائدتين ويفوز بالخطتين».

وإذا كان أحمد المنصور انتقد السلطان الزياني تلميحا فإنه انتقد السلطان الموحدي يعقوب المنصور تصريحا قال في آخر المقصود الأول : «لا كمثل من تصدى من الملوك إلى التصنيف فيما هو من نوع البطالة في حقه بالنسبة إلى ما هو أوكد من مصالح الخلق كما فعل المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المومن من خلفاء الموحدين في العكوف على تصنيف كتاب ألفه على مذهب إمامهم في نفي الرأي وأخذ الناس في سائر الأقطار بحفظه والعمل به كما هو مشهور، فكان اشتغاله بذلك عما هو أهم من مصالح العباد محض بطالة لوجود من هو أقعد به وأقدر عليه من علماء زمانه».

ولسنا ندري هل يشير المنصور الذهبي إلى كتاب الفتاوي المجموعة المنسوبة إلى المنصور الموحدي أم أنه يقصد المجموع المستخرج من مصنفات الحديث العشرة الذي أمر بجمعه وكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه أم أنه يعني كتابا آخر، ومهما يكن الأمر فإن موقف يعقوب المنصور ومذهبه

في إنكار الرأي في الفروع الفقهية وحمل الناس على ظاهر القرآن والحديث هي من الأشياء المعروفة.

لقد تابع الفشتالي وصفه لهذا الكتاب الذي ألفه مخدومه في السياسة فذكر أنه استهل براعة خطبته الشريفة بما هو أشرف من مطالع البدور، وأبهى من شموس الخدور، ورأيت أن آتي بالخطبة الشريفة بكمالها ليعلم منها موضوع الكتاب ونصها :

«نحمدك اللهم على ما أثلت من رياسة، وعلمت من سياسة ووهبت من ملك، ونظمت من سلك، وكفيت من أعداء، وأهديت من آلاء.

ونصلي على مبلغ أنبائك، وخاتم أنبيائك، المؤيد بأهل أرضك وسمائك، من به أقمت لنا على خلقك الحجة، وبلسانه الصادق نهجت لهم في اتباعنا المحجة، صلاة تكون له كفاء، ولمجده السامي وفاء.

وبعد، فبنا حاجة إلى تكميل نفوسنا في قواها البشرية، باستعمالها في حقائق المعلومات العلمية والنظرية، وعلوم الحكمة العلمية تكون أولى بنا فيما نحن فيه، وأعون على ما نجلبه لهذا الأمر العلوي الفاطمي أو ننفيه، فلنصرف أولا عنان القول إليها، ولنوجف بالخيل والرجل في ميادين هذه الطروس عليها، ومن الله سبحانه نستمد، وعلى عونه جل اسمه نعتمد، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

لقد حرصنا على الإتيان بجميع كلام الفشتالي حول كتاب المنصور لأن كلامه يعطي صورة عامة عن هذا الكتاب الملوكي الذي يعتبر فقدانه خسارة

كبرى، فهو يمثل جزءاً من مشروع المنصور السعدي لتحديث المغرب بواسطة الترجمة والاستفادة من الكشوف الجديدة في المعارف والصنائع. كتبت هذا الكلام في حياة الفقيه المنوني وقد ظهر بعد وفاته وشراء الخزانة الملكية لمكتبته أن الكتاب النفيس كان مما تشتمل عليه هذه المكتبة ولكنه لم يوجد بين الكتب التي توصلت بها الخزانة مع مخطوطات أخرى اختلست في آخر حياة الفقيه. ومن الغريب أن الفقيه تكتم على الكتاب ولم يذكره أبدا ولم يصوره للخزانة العامة كما فعل في بعض مخطوطات مكتبته، فلو أنه فعل لبقيت صورة الكتاب. ونحن نأمل أن يكون الكتاب ما يزال ونرجو أن يعلن عنه. ومما يؤسف له أن مشروع الإحياء والتجديد الذي بدأه الذهبي انتهى بمجرد وفاته، فقد وقعت بعده فتن لم تنته إلا عندما قامت الدولة العلوية، وظهر خلال تلك الفتن جدل سياسي وكان من أبرزه ما دار بين أبي زكرياء يحيى بن عبد المنعم الحاجي والسلطان زيدان السعدي، وكذلك ما دار بين الأول والقاضي السكتاني، ثم ما دار بين السلطان محمد الشيخ بن زيدان وبين الدلائيين، وبينه وبين الأمير المولى محمد بن الشريف، وقد دار معظم هذا الجدل حول الخلافة وشروطها والجماعة وضرورة لزومها. ويمكن أن نعد من قبيل هذا الجدل أو الحوار السياسي رسالة الفقيه اليوسي إلى السلطان المولى إسماعيل.

ولعل الجدل السياسي المذكور هو الذي حدا الشيخ عبد القادر الفاسي إلى تأليف كتابه أو رسالته في الإمامة العظمى، فقد بدأها بعد الحمدلة والتصلية بقوله :

«هذه أجوبة مسائل كثر فيها اللغط والشغب، وقام للانتصار والحجاج لها طوائف من كل حدب» ويفهم من قوله : «أشارَ من إشارته عزم، وإسعاف مرغوبه على حتم» أنه دون هذه الأجوبة بأَمْر من السلطان مولاي إسماعيل.

تقع هذه الأجوبة التي تسمى أو تنعت بـــ «الأجوبة الحسان، في الخليفة والسلطان»، في سبعة فصول وتكميل، فالفصل الأول في حقيقة الإمامة وحكمها والفصل الثاني في شروط الإمامة والفصل الثالث في طرق انعقاد البيعة والفصل الرابع في أنه لا يجوز نصب إمامين لا في وقت واحد ولا في وقتين والفصل الخامس في وجوب طاعة الإمام والفصل السادس في حكم عزله، والفصل السابع في حكم المدافعة عنه والقتال عليه.

وأما التكميل فهو في الفرق بين الخلافة والملك، وقد قرظ بعضهم هذا الكتاب المطبوع على الحجر بقوله :

هذا كتاب بديـــع   قد عدم الناس مثله

يستحسن الناس منه   معقـــوله ثم نقلـــه

وهو فعلا مشحون بالنقول المتعددة من المصادر المختلفة لكنه يخلو من المسائل الوقتية والنوازل المحلية.

وثمة تأليف ألف في العصر نفسه ولكنه يختلف عن سابقه في الأسلوب والمنحى، ونعني به كتاب «نصيحة الصفاء في قواعد الخلفاء» للفقيه أحمد ابن محمد بن يعقوب الولالي، فقد نحا فيه منحى متميزا في عناوين الأبواب وتماثيلها، فهو يقع في أربعة أبواب وخاتمة، فالباب الأول في مفاتيح الخلافة والثاني في حرزها والثالث في استقرارها والرابع في كمالها وحسن بهائها أما الخاتمة فهي جعل الخلافة الدنيوية وسيلة للخلافة الأخروية.

وقد سلك هذا المؤلف في تأليفه سبيل الإيجاز لأنه أقرب إلى الحفظ كما قال، كما أنه نهج نهجا خاصا في التقسيم دل على براعته ذلك أن كل باب من الأبواب المذكورة في الكتاب يشتمل على ثلاث قواعد وفي كل قاعدة ثلاثة أركان، وهو يختتم كل قاعدة بعد ذكر أركانها بالكلام على أنها متحققة في سلطان وقته وهو المولى إسماعيل، فمن ذلك إشارته إلى إسقاطه بعض العوائد، قال : «وقد وضع كثيرا من العوائد الفاسدة بحضرته العالية مكناسة الزيتون فاستحق بذلك دعاء مَنْ له ميز من المسلمين كوضعه (أي إسقاطه) العمارية واجتماع النساء في الأسابيع لما يترتب على ذلك من المفاسد وقد وضع غير ذلك وبنى القناطر وأنشأ الأصول العامة النفع»؛ وفي الكتاب إشارات أخرى مثل هذه. وبالجملة فإن هذا التأليف يتميز عن سابقه برشاقة الأسلوب ووضوح الفكر وبروز الشخصية، ولا غرابة في هذا فالمؤلف الولالي له إسهام ملحوظ أيضا في المنطق والبلاغة.

أما ما كتب بعد هذا في العصور التالية فلا يتجاوز بعض الرسائل الصغيرة التي تتناول بعض القضايا العامة أو الخاصة في سياسة الدولة، كرسالة المولى سليمان التي شرحها الفقيه أبو عبد الله محمد اليازغي، والرسالة العجالة الرائقة في العمالة للشيخ المختار الكنتي، وكالرسائل المؤلفة في تنظيم بيت المال وتنظيم الجيش على سبيل المثال. غير أن مادة هذه الرسائل مستمدة في معظمها من المراجع القديمة كسراج الملوك وغيره.

ويبدو أن كتاب «واسطة السلوك» لأبي حمو كان أكثر الكتب المؤلفة في السياسة تداولا في عهد السلطان مولاي عبد الرحمن وولده سيدي محمد، وهذا يستفاد من قصيدة لابن إدريس العمراوي شاعر الدولة يومئذ، فقد

أهدى لَهُ بعض كتّاب السلطان مولاي عبد الرحمن نسخة من كتاب «واسطة السلوك» فأهداها لولي العهد سيدي محمد بن عبد الرحمن عام 1248هـ وفي ذلك يقول مشيرا إلى إحياء السلطان المذكور للتراث السياسي :

وزان حلى الرياسة من حلاه ... بمحمود السياسة والعزائم
وأحيا دارس الأطلال منها ... وفسر متنها تفسير عالم
لذاك خديمه إدريس أضحى ... لحضرته بما يهواه خادم
فأهدى من محاسنها عيونا ... تفوح شذا كأزهار الكمائم
سياسة مالك لبنيه أضحت ... تقلدها الأفاضل كالتمائم
تخيرها أبو حمو حساما ... وقلدها لهم تقليد حازم
وهذا العبد أعجبه حلاها ... فأهداها لنجلك ذي المكارم

على أن «واسطة السلوك» لأبي حمو لم يكن الكتاب الوحيد المعروف من كتب السياسة في عهد السلطان المذكور ومن بعده، فقد وقفنا في فهرس المكتبة السلطانية بفاس على عهد مولاي عبد الحفيظ سنة 1337هـ على كتب السياسة التي كان يرجع إليها غالبا في عهده وعهد من قبله من ملوك الدولة العلوية وهي كما يلي :

- «سراج الملوك» للطرطوشي
- تأليف أبي حمو في السياسة
- «تحفة السلوك، في نصيحة الملوك»
- «نفائس العناصر»

- «بدائع السلك» لابن الأزرق
- سياسة ابن لأزرق
- سياسة ابن رضوان
- كتاب «سر الأسرار»
- تأليف للحضرمي في السياسة
- كتاب «معيار الاختيار، في ذكر المعاهد والديار»
- «الشهب اللامعة»
- «تحرير السلوك، في تدبير الملوك»
- «الأحكام السلطانية» للماوردي
- «السياسة في تدبير الرياسة» لابن البطريق
- كتاب «نصح ملوك الإسلام»
- «الفوائد والقلائد» لابن هذيل الأندلسي
- كتاب «العطية، في السلطنة وحكم الرعية»
- كتاب في «قانون العسكر»
- كتاب «فلك السعادة»
- تأليف في الخيول
- كتاب «الخيل والحروب»
- تأليف لسيدي الغالي اللجائي في الجهاد
- «مشارق الأسواق في الجهاد» لابن النحاس
- «التحفة العليا في أدب الدين والدنيا» للتجيبي

- «كفاية النصيحة»
- سياسة البطريق.
- سياسة ابن سعيد المراكشي.
- كتاب «الفوائد والقلائد».
- سياسة ابن الأزرق.

وبعد هذا العرض البيبليوغرافي لسلسلة الكتب المؤلفة في السياسة نتساءل عما هي البواعث على تأليفها وما هي المعطيات فيها.

فأما البواعث فيبدو لي من ظروف تاريخها أن جلها مرتبط بالظروف التاريخية والأزمات السياسية على الخصوص وقد رأينا أن بعض هذه التآليف ظهر في خلال الأزمات السياسية الكبرى من الأندلس وهي فتنة قرطبة والتمزق في عهد الطوائف وأزمات البلاطات المرينية والنصرية والزيانية والحفصية والسعدية والعلوية.

وكأن بعض مؤلفي هذه الكتب كانوا يحاولون نصح أولي الأمر وإرشادهم إلى جادة الصواب.

نعم إن الهدف التربوي من هذه الكتب وارد دائما ولا سيما في تلك التي ألفت في أوائل قيام الدول، وكذلك الشأن في تقنين النظم وتقعيد الرسوم.

وأما المعطيات فقد رأينا من خلال هذا المسرد كيف أنها متفاوتة تفاوتا كبيرا، فمن أعلى مستوى عند ابن خلدون مثلا إلى أدنى مستوى في الكتابات المتأخرة، ولهذا كان تراكم هذا التراث تراكما كميا فقط.

ومع ذلك فإن هذا التراكم قد يكون علامة استمرار لحيوية فكرية لا تريد أن تخبو.

وقد أشار صديقنا إحسان عباس في مقدمة تحقيقه لكتاب الخزاعي إلى هذه الحيوية فقال : «الكتاب حلقة في سلسلة من كتب معاصريه : منها مقدمة ابن خلدون ورسائل لسان الدين ابن الخطيب في السياسة و«الشهب اللامعة» لابن رضوان و«واسطة السلوك» لأبي حمو وربما ظهر غيرها، وكل تلك الكتب صورة لتفتح العبقرية المغربية تحت أضواء التاريخ لتمثل تنظيرا وتطبيقا لفكر سياسي أصيل، وظهور هذه الكتب في عصر واحد يومئ إلى جيشان فكري خاص، فإذا كان ابن خلدون يستمد من مفهومه للتطور آراءه من الدولة ومن سياسة الدولة، وإذا كان أبو حمو يعتمد التجربة الواقعية الوصولية مسلكا لتوسيع طموحه فإن الخزاعي يوحي لأول وهلة بالعودة إلى الأصول».

وقد رأينا من جهة ثانية أن جل هذا التراث السياسي هو من النوع المسمى في اللغات الأجنبية «مرايا الأمراء». ولهذا النوع صور متعددة ولكن الصورة التي وقع احتذاؤها كثيرا هي صورة «كتاب السياسة» المنسوب إلى أرسطو، وقد عرفت ترجمته لابن البطريق في الأندلس والمغرب من قديم، وتوجد منها مخطوطات عديدة

ويبدو أن بعض الذين كتبوا في السياسة لم يكونوا واعين بتقليدهم لهذا الكتاب المنحول.